

ذكرها بن مالك كما ترجع الى القسمين الاولين والحاصل ان الخبر  
نفس المبدأ او مجموع عليه راجع اليه وهو قطعاً غيره والعامل  
فيه غير العامل فيه المقول ما نسب ومنها على قولنا وان  
المثلين لا يجتمعان كالضدين بخلاف الخلافتين اما التقيضان  
فلا يجتمعان ولا يرتفعان قيل ليس هذا التقسيم بحاصر لوجه المتساويين  
والتضاديين والعدم والملكية ونحوها كما سألني بعضهم وهو  
خط وخطا واقول اعلم ان مشايخنا تقسيما والمحكم تقسيما وهذا  
السايل خلط القسمين وركب منها سؤاله وان اجريت على طريق  
اهل السنة والتقسيم على مصطلحهم وهو حاصر وسالحقك  
بتقسيم حررتة على طريق مشايخنا رضي الله عنهم وتقسيم حررتة  
على طريق الحكماء مما ثبتت لك سداد الكلام فاقول هذا  
تقسيم المعلوم عند علمائنا ولا اقول الشيء ما جعل مورداً  
للتقسيم المعلوم ليشمل المعلوم والموجود ولو قلت الشيء  
لا يختص بالموجود على قول آيتمنا اذ اعرفت هذا فالمعلوم  
اما محذور او موجود الاول للمحذور وهو اما ممكن او مستحيل  
والثاني الموجود وهو اما واحد او كثير وهذه عبارة المتكلمين  
وان ثبتت قل اما واجب او ممكن وهذه عبارة الحكماء ومن  
تبعهم من المتأخرين في التعبير لاقى الاعتقاد من اهل  
السنة الاول الواحدية والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

والله المرح والمهاب وهو حي  
ونعم الوكيل والحمد  
لله رب العالمين  
امين  
١١



وكان النزاع من كتابة هذه التسخنة الشريفية يوم الثلاثاء  
المبارك لست خلت من شهر شوال المعظم الذي هو من  
شهر ربيع سنة ١١٧٩ من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة  
وانتم التسليم على يد كاتبه بيده الفائية العبد المذنب  
الضعيف راجي عفوربه اللطيف احمد الخليلي

نسبة الشافعي مذهبها غفر الله  
ذنوبه وستر في الدارين  
عبيد ووالديه  
والميلين  
امين  
١١



Copyright © King Saud University